



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يتعزز مع مرور الوقت التحليل القائم على استبعاد تشكيل الحكومة في وقت قريب، نتيجة عوامل عدة، أهمها خارجي، تدفع الفريق الحليف، أو لنقل الموالي، للمحور الأميركي والسعودي خاصة، إلى عرقلة التآليف.

وإذا كنا لا نستبعد بعض العوامل الداخلية القائمة على توزيع حصص القوى الداخلية على إثر الانتخابات النيابية، إلّا أن العامل الأهم يبقى خارجياً، إقليمياً على وجه التحديد. وقد تنفس الفريق الموالي للرياض الصعداء مع تأجيل معركة إدلب في سوريا، في ظلّ اقتراب فرض العقوبات الأميركية على إيران، وهذا العامل قد يشكّل الورقة الأخيرة في يد هذا الفريق الذي يعول في شكل مبالغ به على تلك العقوبات معتقداً بأنها ستشكل رافعة للموقف السعودي في المنطقة.

ومن المرجح أن يمرّ بعض الوقت قبل إيقان هذا الفريق بعقم رهاناته، خاصة مع اقتراب القرار النهائي عن المحكمة الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتي يترقب الفريق السعودي الأميركي اتّهامها لحزب الله بهذا الاغتيال، ولا نخفي أن هذا القرار، برغم عمقه المرتقب في أحداث تغيير في الخارطة السياسية اللبنانية، أو على صعيد قوة حزب الله في لبنان والمنطقة، إلّا أنه قد لا يمرّ مرور الكرام.

وقد تجري محاولة أميركية لكسب الوقت قدر الإمكان قبل تشكيل الحكومة التي ترى واشنطن أن الحزب يحتفظ بنفوذ قوي فيها لا بل إن بعض الأوساط الأميركية تعتبرها حكومة يهيمن الحزب عليها.

ويشير بعض المتابعين إلى أن العرقلة الحالية لتشكيل الحكومة لا تكمن في فقط في حصة الفريق الحليف للرياض وللأميركيين في الحكومة المرتقبة، بل أيضاً تتعلق بما يطالب به الحزب

فيها. فإذا كان أعداء الحزب لم يتمكنوا من منعه من التمثل بعد استحصاله من جديد على شرعية شعبية كبيرة تكبر مع الايام، برغم القانون النسبي الذي خاض معه الحزب تحدياً كبيراً، إلا أن معركة هؤلاء قد تتمثل في المُقبل من الأيام في منع الحزب من الولوج إلى اللعبة السياسية الحقيقية لتنفيذ ما تنتظره منه شرائحه الشعبية منذ زمن طويل: الحصة الوازنة في السلطة التنفيذية.

وقد رشح في الأيام الأخيرة أن الحزب يرغب في الحصول على وزارة الصحة، وهو أمر مشروع. لكن عُلم أن ثمة رفض لإيلاء الحزب تلك الوزارة، على سبيل المثال، مع غيرها من الوزارات المؤثرة.

وقد سرّبت دوائر مخاصمة (أو مُعادية) للحزب بأن الأخير يطالب بوزارة الصحة لتمير صفقات لأدوية إيرانية غير مطابقة للمواصفات، كما أنه يريد توفير بدائل للإيرانيين المقبلين على عقوبات، عبر الساحة اللبنانية.

ويشير هؤلاء إلى أن ذلك يتزامن مع الأحكام التي ستصدرها المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، في حال تضمّنت إدانة لحزب الله في جريمة اغتيال الحريري، ستكون لها تداعيات كبيرة في لبنان وعلى الصعيد الدولي. ويضيفون أن الاتحاد الأوروبي الذي يفصل بين الجناحين العسكري والسياسي في الحزب قد يتخلّى عن هذا الفصل ليعتبر الحزب كاملاً مصنفاً في إطار الإرهاب.

وبذلك، فإن الحزب لن يكون في مقدوره إبرام أيّة اتفاقات دولية، سواء عبر وزارة الصحة أو غيرها من الوزارات الهامة، ليخلص هذا التحليل إلى اعتبار أن أي حكومة تؤلف بالصيغة التي يطالب بها حزب الله مع حلفائه ستكون نتيجتها كارثية على لبنان بفعل ردود الفعل الدولية السلبية التي ستلقاها، هذا إذا اعتبرنا أنه سيكون في مقدورها العمل في ظل ظروف دولية مُعادية، كما في ظل تراجع الاهتمام بلبنان عربياً وعالمياً.

على كل حال، فإن قرار المحكمة الدولية الذي يتوقعه البعض في النصف الأول من العام المقبل، لن يساهم سوى في توتير الأجواء الداخلية، بينما يعلم تيار المستقبل تماماً أن قراراً كهذا ليس من شأنه تغيير الأوضاع في البلاد، إلا إذا اعتبرنا أن الهدف الأول لهذا التيار يتمثل في توتير الأجواء الداخلية وهزّ الاستقرار، الهشّ أصلاً، في البلاد، ما سيكون وبالأعلى البلاد ككل وعلى تيار المستقبل وخاصة على رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الذي يولي الاقتصاد أولويته، لا بل إن مشروعه برمته الذي ورثه عن أبيه، عماده الاقتصاد.

لكن زعيم تيار المستقبل، الذي يجاهد لمحاولة انقاذ استمراريته على رأس الزعامة السنيّة في البلاد، وهو أمر لا تتيحه سوى الظروف الهادئة التي توقّر استقراراً يترك هامشاً ملائماً لنمو الاقتصاد في ظل مخاوف جدّية عليه كما على الليرة اللبنانية، لن يكون في مقدوره مواجهة القرار السعودي الهادف إلى محاولة ليّ ذراع حزب الله في لبنان، وإذا لم يكن هذا الأمر متوافراً، إيذاء لبنان برمته اعتقاداً من أن هذا الأمر سيوقّر أرضيّة لانتشال السعودية من المستنقع اليمني، وظروفاً أكثر ملاءمة لانتقال هاديء للسلطة الوراثية في السعودية.

في كل الأحوال، لن تخرج الأسابيع المقبلة بحل دراماتيكي للمعضلة الحكومية، وهو أمر يجهد عليه حلفاء السعودية في لبنان، وإذا كان الحريري هو الحليف الأوضح الذي يقف في الواجهة، إلّا أنّ الحليفين القويين والقادرين على التحرك على الأرض والشغب، هما القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، ذلك أن المستقبل يبدو أقل من كونه قادراً على مواجهة أي عبث باستقرار البلاد، واستطراداً، بسلمه الأهلي.

وعلى الرغم من بعض التسريبات التي قالت إن القوات والاشتراكي يمكن أن ينتقلا إلى ضفة المعارضة إذا ما بقيت الأمور على حالها، يبدو أن مثل هذا الخيار غير وارد على الإطلاق، لا بالنسبة إليهما ولا بالنسبة إلى رئيس الحكومة المكلف الذي يصرّ على وجودهما في الحكومة،

كما أن هذين التنظيمين يجهدان في معركة كبرى لجني حصتهما في السلطة، وخاصة القوات، التنظيم الجائع لحصد الوظائف والامتيازات المسيحية.

ويتصرف التنظيمان على أساس أن الحكومة لا يمكن أن تبصر النور من دونهما، وخاصة زعيم الاشتراكي وليد جنبلاط الذي سيكون في استطاعته الإدعاء بأن الحكومة افتقدت مكوناً ميثاقياً، والأهم، أنه لن يدع هذا الأمر يمرّ وهو في مقدوره تحريك شارعته وحتى القيام بما هو أخطر إذا أحسن الأحداث قد تتجاوزته.

على أنه من الممكن الإقرار بأن الحريري سيقاقل لمنع تشكيل أية حكومة برئاسة بمعزل عن حليفه، علماً أن علاقته بهما شهدت بعض الاهتزازات في الآونة الأخيرة، سواء مع جعجع بعيد احتجازه في السعودية، أو مع جنبلاط في مرحلة الانتخابات النيابية وما رافقها من سوء تفاهم. وسيكون الحريري مطالباً بالتمسك بالاضلاع الثلاثة للحلف السعودي في لبنان، خاصة وأن هذين الحليفين سيقدمان له يد العون في حال تشكيل الحكومة. والقضايا التي سيكون على هؤلاء الزعماء الثلاثة التصدي لها كبيرة، ومن بينها العلاقة مع سوريا، خاصة أن الحريري يشعر أن هناك من يريد الاستفراد به في الحكومة لفرض أمر واقع عليه، يوافق عليه رئيس الجمهورية ميشال عون، لجهة إعادة إحياء العلاقات مع النظام في سوريا، إضافة إلى ما يردده بعض المستقبلين حول نيّة الحزب ومعه الحلفاء تضمين البيان الوزاري رفضاً لصلوع لبنان في العقوبات الفروضة على إيران تحت عنوان النأي بالنفس.

لذا، يبدو الحريري في حاجة لحليفه لمحاولة التصدي لقضايا من هذا النوع، مع اهتزاز الحلف الذي أنشأه مع رئيس الجمهورية الذي يبدو أنه بدأ يبتعد بخياراته عن الحريري، وقد يكون متّجهاً في المُقبل من الأيام إلى التشابك مع زعيم المستقبل مع عودته من رحلاته الخارجية، إذ إنه ليس في مقدوره الاستمرار طويلاً على هذا المنوال من حال اللامراوحة.

وقد بات معروفاً أن العوائق الحكومية تتركز على العقدين المسيحية والدرزية في الدرجة الأولى، ومن ثم السنّيّة، ليس لأن الأخيرة لا توازي العقدين الآخرين أهمية، بل لأنها قابلة للحل أكثر منهما، ومن بعدها العقدة الدرزية ومن ثم تلك المسيحية التي تعتبر الأهم.

ويتصدّر الموضوع المسيحي العقد كلها كونه يرتبط، أقلّه بالنسبة إلى زعيم القوات اللبنانية، بالصراع على الرئاسة. ويجب الإشارة إلى أن جعجع، كما هو ظاهر ومثلما يشير أعضاء ومناصرو القوات، لا يرغب في المواجهة مع العهد والرئيس ميشال عون وهو ليس مرتاحاً إلى وصول الخلافات إلى هذه الدرجة، كون هدفه في الدرجة الأولى الهجوم على حصته في السلطة السياسية بعد حرمان طويل، كما يعتقد.

وقد حاول جعجع طويلاً، ولا يزال، التمييز بين عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، منافسه الأول على الرئاسة (هكذا يعتقد جعجع بينما المنافسة الأهم هي بين باسيل وزعيم تيار المردة سليمان فرنجية)، محملاً باسيل مسؤولية وصول الأوضاع إلى هذا الحدّ من التوتر، وفي جعبة القوتين الكثير لكي يروونه من اتهامات في حق باسيل (لا شك بأن الكثير يتواتر إليه منها)، ليس أقلها بأنه يشنّ حرباً على القوات شبيهة بالحرب التي شنّها عون خلال فترة الوجود السوري.

من هنا، يقول كثيرون في الشارع القواتي بأن العقدة هي مسيحية - مسيحية وليست عند الدروز. وثمة إرادة كبيرة لدى جعجع تتغذى من تأييد قواتي كبير لدى القواعد بعدم التراجع أمام التيار الوطني الحر، إذ يقولون أن عهد التسويات والتراجعات ولّى إلى غير رجعة، متسلّحين بتفسيرهم لحجم تمثيلهم النيابي الذي يقولون أنه وصل إلى ما بين ٣٥ إلى ٣٦ في المئة من المسيحيين، ما يخوّلهم بالحصول على خمسة وزراء، ويشيرون إلى أن ظروفاتهم لا تحوز فقط على موافقة الحريري، بل على موافقة رئيس المجلس النيابي نبيه بري.

وقد عادت الأمور بين القوات والتيار إلى المربع الأول، لا بل إن الفترة المقبلة تنذر بالمزيد من التشدّد، خاصة وأن جعجع، المتسلّح بالدعم الخارجي السعودي الذي يعمل على تحريضه، يعتبر نفسه العامل الأهم لإيصال عون إلى الرئاسة بعد أن كانت الأمور قد حُسمت لصالح زعيم تيار المردة سليمان فرنجية.

من الواضح أن ثمة حرب إرادات تعكس حرب الوجود بين الطرفين، القوات والتيار الوطني الحر، وبينما يحشر التيار القوات لدفع جعجع إلى الخروج من الحكومة، يبدو الأخير مصراً على

أن لا حكومة من دون تنظيمه، وهو بذلك يعكس دعماً خارجياً أوهمه بمثل ذلك الرأي. ويتسلح جعجع بعلاقة جيدة مع المستقبل والأشترافي ومع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وبعلاقة مضبوطة (مؤخراً) مع المردة وملجومة مع الكتائب، ويقول القواتيون ان العلاقة مع حزب الله فيها تقاطع في بعض الملفات الداخلية ومنها ملف الفساد، إلا أن الخلاف استراتيجي بعيد المدى يتعلق بعناوين كبيرة.

في المحصلة بالنسبة إلى القوات، فإن هذا التنظيم يبدو أنه قد دخل مرحلة خط الحيثية المسيحية الخاصة به، وهي قد تكون شبيهة بمرحلة التأسيس بعد انفصال التنظيم عن حزب الكتائب، وإن كان بمفهوم يريد أن يصوره جديداً ومنفتحاً على الآخر، ربطاً بطموح رئاسي عميق لدى جعجع.

يعتمد جعجع في حربه مع عون، وفي طريقة غير مباشرة في مواجهة حزب الله، على الدعم السعودي وهو تمكّن من الإثبات أنه حليف صلب لا غبار عليه للرياض، وقد تمكّن من إثبات نفسه شعبياً عبر الانتخابات وقانونها النسبي الذي يكرّس حضوره وليس اعتماده على الآخرين، ليستطيع الإدّعاء بأنه الشريك المسيحي القوي مستحضراً الرئيس اللبناني الأسبق بشير الجميل الذي لا يزال الرمز الأبرز بالنسبة إلى المسيحيين في لبنان، ومكرراً شعاراته ليظهر بأنه خليفته الشرعي والمؤتمن على حلمه في قيام الدولة.

وبناءً على ما يقول بأنه شرعية شعبية حققها، يبني جعجع علاقاته مع الأفرقاء، يحظى بمقبولية لدى الشارع السني، يحسن علاقته، بدعم سعودي، مع الزعيم الدرزي الأبرز وليد جنبلاط، ويحاول خرق الرفض الشيعي له عبر خطين، الانفتاح على حركة أمل، ومحاولة التعديل قدر الإمكان من خطابه المتشدد تجاه حزب الله.

هل يعني كل ذلك أن الرئاسة بالنسبة إلى جعجع غير مستحيلة؟

يبدو من السابق لأوانه الحكم على ذلك قبل أكثر من أربع سنوات على هذا الاستحقاق، لكن ماضي هذا الرجل وتنظيمه لن يمحي من ذاكرة اللبنانيين، وقد يكون انفتاحه القائم حالياً ظرفياً، ولا يمكن له الانتقال فجأة من مقلب إلى آخر، وهو ربما لا يريد ذلك وقد لا يحصل على الضوء

الأخضر له، ومن المرجح أن يكون لجعجع في المستقبل القدرة على التعطيل أكثر منها القدرة على الإنجاز.

وإذا كانت مزايدات جعجع تفيد في بعض الشارع المسيحي، إلا أن إصلاح ذات البين مع التيار تبدو ضرورية له، وهو لن يستطيع إحداث الخرق المطلوب والحصول على ما يطالب به في الحكومة المقبلة عبر لهجة التحدي، ومخاصمة النجم الصاعد للتيار جبران باسيل.

لكن الخط البياني للمواقف الصادرة عن كل من القوات والتيار يؤشر إلى صعوبة تحقيق تهدئة صلبة حالياً، وعُلم على هذا الصعيد أن الحوار السياسي متوقف حالياً بين قيادتي التيار والقوات، لا بل على الصعيد كافة وعلى كل المستويات. وبينما يركز جعجع على الموضوع الحكومي، يبدو التيار في وارد الحصول على رزمة كاملة في العلاقة، وقد بات واضحاً أن عون وباسيل يريدان التخلص من اتفاق معراب، وإن كانا لم يُعلنا ذلك صراحة تحت عنوان إن هناك حاجة إلى مراجعة عميقة وشاملة لتجربة تطبيقه، تتجاوز حدود المطالب الحكومية.

ويبدو، حسب المعطيات، أن جعجع قرر أن يعود إلى المربع الأول في التفاوض، رافعاً من سقف مطالبه، مراهناً على المتغيرات، وهي ليست المرة الأولى التي تثبت تلك المتغيرات عقم خياراته. وإذا كان في مرحلة استعار أوار الحرب المسيحية قد أصاب في بعض الخيارات عبر انقلابه على زعيم الكتائب في الثمانينيات أمين الجميل ومن ثم الرجل القوي في القوات اللبنانية إيلي حبيقة، ومن بعدها خروجه على حكم العماد ميشال عون وتأييده لاتفاق الطائف، إلا أن الأمثلة على عقم تلك الخيارات كثيرة في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، وأبرزها رهانه على الاستئثار بالساحة المسيحية وعدم قناعته بجديّة تمرده على الشرعية اللبنانية وحاضنها السوري، ما أدى إلى سجنه، إضافة إلى أمثلة أخرى بعد خروجه من السجن. وإن كان تم خرقها بمساهمته في إيصال عون إلى الرئاسة عبر اغتنامه التأييد المسيحي الكبير للتفاهم الذي أبرمه مع الرجل.

في موازاة ذلك، يبرز موضوع وليد جنبلاط. أي العقدة الدرزية التي لا توازي تلك المسيحية عمقا، لكنها مطروحة بشدة.

في الأيام الأخيرة، أبدى جنبلاط بعض الليونة في موضوع الحكومة، كما في مواضيع خلافية أخرى على رأسها موضوع العلاقات اللبنانية السورية وتلميحه إلى قبوله زيارة وزرائه إلى سوريا، هو بعث برسائل على هذا الصعيد، وإن حاول تغطيتها بتراجع مدروس بعد ساعات من بعثه تلك الرسائل.

يقرأ جنبلاط واقع الشارع في اللحظة المناسبة. فعل ذلك خلال أحداث أيار ٢٠٠٧، بعد أن بلغت الموسيقى رقبته، وتراجع سياسيا لصالح اتفاق الدوحة. كما فعل ذلك في العام ٢٠٠٩ مع ابتعاده عن قوى ١٤ آذار. اليوم، لا يزال هاجس جنبلاط هو التوريث، وتأمين الطريق السالك لنجله تيمور في سبيل ترسيخ زعامة درزية هادئة. وهو لذلك يحاول تدارك ما حصل في الشارع المسيحي الدرزي بعد أن لمس خطورة الأرض وما يحصل فيها على صعيد الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحر مع عدم قدرة السيطرة على الجمهور في مواقع التواصل وما قد ينعكس على الشارع على الأرض.

من هنا، كان تلميحه إلى تسوية على الصعيد الحكومي، مع استمرار الفيتو على النائب طلال أرسلان. وبالفعل، عُلم أنه، من دون المبالغة بالتفاؤل، تركت مواقف جنبلاط رد فعل إيجابي، ويشير متابعون لعملية التأليف على خط العقدة الدرزية أن مواقف جنبلاط خرقت الجمود السائد مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط التي حددها، وهوية الوسيط الذي سيتولى إخراج هذه العملية، علماً أن الوسيط الأكثر أهلية للقيام بذلك هو رئيس مجلس النواب نبيه بري، بعد تشكيك جنبلاط بقدرة رئيس الحكومة سعد الحريري على ترجمة موقفه الداعم له. فهو قال أنه لم يرَ حتى اللحظة أي صدى إيجابي لهذا الدعم المعلن وقد لَمَّح إلى ذلك عندما تحدث عن استبعاد وزارات وازنة عن حصته الدرزية في أية تشكيلة رفعها الرئيس المكلف إلى رئيس الجمهورية.

وقد يلقي هذا الأمر دفعة عبر تأليف لجنة مشتركة تعمل برعاية المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم على تسوية الخلافات على جميع المستويات بين الاشتراكي والتيار الوطني الحر،

على أن يجهد الطرفان لتدارك الأسوأ، خاصة وأن أحداث الأرض كانت تؤشر إلى واقع خطير كان معطوفاً على حرب إدارية في الدولة بين جنبلاط والتيار الوطني الحر.

ويبدو أن جنبلاط قد اتخذ قراره بفكّ العقدة الدرزية ضمن سقوف وضوابط لا تسمح بأي انتصار لغيره من القيادات الدرزية، لكنه، إلى جانب استعداده لتحجيم دوره، فإنه لن يقبل بأن يقطفها أحد غيره من الدروز، وليس أرسلان هو وحده المستهدف، بل أيضاً رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب الذي يقود طرحاً يعتبره وسطياً بأن يكون الوزير الدرزي الثالث قريباً منه، متسلحاً بما حققه في الانتخابات الأخيرة في الشوف.

يرمي جنبلاط الكرة في ملعب غيره، هو لا يريد أن يكون في الواجهة، وطرحه هذا يعد، حسب متابعين لمواقفه، بادرة حسن نية تجاه العهد، لكن، في المقابل، فإن هذا التحول لا يعني بأي شكل من الأشكال إنتهاء الأزمة بين الإشتراكي والتيار الوطني الحر، وسيكون الأمر عبارة عن تبريد للأمر ورغبة من قبل جنبلاط بالأداء يقود المعركة مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار جبران باسيل وحيداً، خصوصاً أن مواقفه السابقة كانت متقدمة على تلك التي يتبناها من هم في الجبهة نفسها معه، أي القوات اللبنانية وتيار المستقبل.

في موازاة ذلك، يبدو الأمر مرهوناً، في ظل المرونة الجنبلاطية، بموقف رئيس الجمهورية، خاصة وأن زعيم القوات سمير جعجع لا يزال يراهن على تراجع عون الذي يعلم أنه يواجه في مسألة تأليف الحكومة موقفاً سعودياً مستعداً للتضحية بالاستقرار اللبناني، أقله اقتصادياً، في سبيل منع سقوطه، كما تعتبر الرياض، في يد حزب الله، لا بل إن أوساط التيار تحذر من خطة سعودية حقيقية لإقفال الابواب العربية في وجه العهد في سبيل الضغط على عون.

وبغض النظر عما إذا كان موقف جنبلاط جدّياً أو أنه لا يخرج عن كونه مناورة، فإن الثلاثي الحريري وجنبلاط وجعجع لا يزال لم يقدم مبادرة جدّية لخروج البلاد من عنق الزجاجة. وفي المقابل، لا يبدو رئيس الجمهورية في وارد التراجع هو الآخر.

والواقع أن الأمثلة على التشدد العوني في الماضي أكثر من أن تُحصى. خلال حرب التحرير العام ١٩٨٩، ذهب إلى الأخير في مواجهة النظام السوري وكان شعاره الشهير "سنكسر رأس حافظ الأسد". ولم يتراجع سوى بعد خسارته عسكرياً تحت غطاء إقليمي ودولي. الأمر نفسه تكرر في محطات عديدة خلال منفاه، ومن ثم بعد عودته إلى لبنان في العام ٢٠٠٥، فقد واجه معظم الأفرقاء السياسيين لوحده في انتخابات ذلك العام وفعل الأمر نفسه بعدها بأربعة اعوام، وذهب إلى خيار التفاهم مع حزب الله مواجهها مزاج غالبية الشارع المسيحي.

وفي الماضي القريب، في زمن الفراغ الرئاسي، رفع عون شعاراً قاطعاً "إما أنا رئيس للجمهورية أو لا رئيس". وتحكم هذا الشعار بالبلد لسنتين ونصف السنة، حتى تحقق شرطه الأساس بالرئاسة، بعد أن اعتقد كثيرون (بعضهم في التيار نفسه) أن وصول عون إلى قصر بعبدا من سابع المستحيلات، وأن الرجل سيتراجع بعد أن يفقد الأمل، لينتقل البلد إلى الخيار البديل عبر اختيار شخصية ثانية لموقع الرئاسة الأولى، وهو ما حصل بالفعل مع اقتراب زعيم المردة سليمان فرنجية من الرئاسة، لا بل تلقى التهاني بها قبل انتقالها إلى عون!

رفض زعيم التيار الوطني الحر حينها كل الخيارات، ومنها أن يكون صانع الرئيس الذي يستطيع تسميته بنفسه، وصمد طويلاً ومعه الحليف الأوثق، حزب الله، الذي لولاه لما آلت الرئاسة إلى عون، وإن كان الأمر تلقى دفعة هامة مع موقفي كل من الحريري وججع، ليصل رئيس التيار الوطني الحر إلى سطة الرئاسة.

في هذه الأثناء، يراهن البعض على تعب عون وإرهاقه في موقفه المتصلب حيال المسودات التي تُقدّم إليه من قبل الحريري، ويلعب هؤلاء لعبة شراء الوقت مع رئيس الجمهورية، مراهنين على أنه كلما تأخر الوقت، سيشعر عون بأن الضرر الأكبر يرتد على العهد الذي يفتتح سنته الثالثة بعد نيف وشهر من الآن، فيتراجع حتماً، ويقبل بالحكومة التي يريد هذا البعض.

ويقول قيادي في التيار الوطني الحر أن المعركة الحالية التي يخوضها رئيس الجمهورية ليست الأقسى، إذ إن معركة الرئاسة كانت أقسى المعارك التي خاضها ولم يتراجع فيها رغم الجبهة الاعتراضية الواسعة داخليا وخارجيا ضده، والمعركة الجارية حاليا على خط التأييف تكاد لا تُقاس أمام المعركة السابقة، وهو يعلم أنه يواجه الطبقة السياسية التي تقاسمت النفوذ في مرحلة التسعينيات، مضاف إليها قوة تنظيم القوات اللبنانية الذي يخوض معه صراعاً عميقاً وتاريخياً على النفوذ في المناطق المسيحية، ووجه هذا الصراع آني، إنما جوهره مستقبلي، وتحديدًا على من يقود الساحة المسيحية لاحقاً تحضيراً لمعركة رئاسة الجمهورية. من هنا، يلعب الطرفان كل أوراقهما، وكلاهما يريد تحطيم الآخر، وقطع الطريق عليه لكي لا يصل إلى موقع القيادة في الشارع المسيحي.

وعلم أن ججع لجأ أخيراً إلى لعبة ذكية عبر الانفتاح على خصمه وربما عدوه وهو زعيم المردة سليمان فرنجية، وقد أدى هذا الأمر إلى وصول الاتصالات بين الطرفين إلى تقدم كبير، ولكنه لم يُسفر حتى الآن عما هو معلن ورسمي.

كما علم، في موازاة ذلك، أن ثمّة انفتاحاً مقابلاً يجري بين التيار الوطني الحر وحزب الكتائب، الأعرق لدى المسيحيين والحزب الأم للقوات، وهو أمر يفيد الطرفين، علماً أن الكتائب لطالما ادّعى أنه حزب رئيس الجمهورية وقد رفع مؤسسه بيار الجميل هذا الشعار طويلاً.

في المحصلة، قد يكون من مصلحة العهد التعجيل بالحكومة والانتقالات إلى استقرار البلاد على الصعد كافة، إلاّ أنه من مصلحة الآخرين تشكيلها أيضاً، ويقول القيادي المقرب من عون أنه إذا ما حُيّر الأخير بين تشكيل حكومة تشكّل إخضاعاً له وتغليباً لموقف خصومه، وبين تغليب موقف التيار و"مصلحة البلاد"، عبر إبقاء الوضع على ما هو عليه، مهما طال، فإنه سيختار حكماً الخيار الثاني. ويضيف أن عون يفضل الانتظار لتشكيل حكومة تساهم في إنجاح عهده، على أن يتنازل لحكومة سوف تفشل هذا العهد وتلحق به الأضرار.

قد يمرّ الوقت قبل التوصل حكماً إلى حلّ على صعيد التآليف، وعُلم أن أحد الحلول على هذا الصعيد قد يكون في ما يُعرّف بالوزراء "الودائع" غير واضحى الانتماءات (في العلن)، وهو أمر يدرس بعناية وقد يشكل المخرج الملائم للمعضلات الحكومية الطائفية.

وفي موازاة ذلك، تنطلق ورشة التشريع، لتشير إلى ابتعاد التوصل إلى حل حكومي، لكن، في المقابل، تمثل مظهراً ضرورياً تجاه الخارج ومؤداه أن لبنان يتعاطى بمسؤولية مع واجباته التشريعية في ظل ترقّب هذا الخارج لأداء البلاد على ضوء مؤتمر سيدر، بينما قد نشهد موجة من الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، لكن ذات الطابع السياسي، التي قد تضغط على الرئاسة وعلى رئيس الحكومة، في سبيل الخروج بحل حكومي.